

خلال لقاء رئيس مجلس إدارة هيئة الزراعة «الثروة الحيوانية» تطالب بزيادة الدعم وفتح استيراد الأغنام واللحوم



جانب من اللقاء

لمربي الثروة الحيوانية مطر البغيلي لـ «الراي» إن اللقاء كان مثمرا وإيجابيا؛ إذ دار حوار مفتوح حول المشاكل التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية. وأشار البغيلي إلى أن الدكتور أحمد كان متفهما للمطالب شاكرا له سعة صدره على الاستماع لكل ما طرحه الوفد ووعد بإيجاد الحلول المناسبة لها، مؤكدا أهمية دعم المربين لأنهم الأساس في تأمين الأمن الغذائي للبلاد.

طلبت الجمعية الكويتية لمربي الفروة الحيوانية بزيادة الدعم الممنوح للمربين وفتح باب استيراد الأغنام واللحوم وتذليل الصعاب التي تواجه المربين. والتقى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الدكتور محمد الأحمد برئيس الجمعية وأعضائها، صباح أمس، إذ قدموا له التهانني على الثقة التي منحت له رئيسا للهيئة. وقال عضو الاتحاد الكويتي

من هذه الظاهرة مثل تفعيل الضبطية القضائية للقيام بإجراءات تنفيذية فورية لوقف أعمال البناء في مثل هذه العمارات ، وكذلك إزالة المخالفات على نفقة أصحابها.

وأوضح أمين سر « المهندسين » إن السماح بوجود شقة سكنية لفرد أو اثنين من أفراد العائلة لايعني التصادي وتحويل القسيمة السكنية الى عمارة استثمارية ، مشيرا الى أن بعض هذه العمارات يحول الى شقق « عزوية » يتم تأجيرها وسط الأحياء و«الفرجان » التي يسكنها المواطنون وعوائلهم مما يعقل مزيدا من الأخطار على المجتمع بالإضافة الى الأضرار الأخرى.

وأعرب العتيبي، عن الأمل في استجابة السلطات التشريعية والتنفيذية للنداءات الكثيرة لحد من هذه الظاهرة ، كما أننا نأمل بمزيد من الوعي بين الأخوة المواطنين حيث أن تحويل قسائمهم الى شقق للتأجير له آثار سلبية على منطaqهم بشكل عام رغم المنافع الأنية التي يمكن تحقيقها من خلال هذه الشقق .



عمر التويني

الى ضرورة اشراك المؤسسة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة ليسمح للجهات الحكومية للحد

دعا السلطين التشريعية والتنفيذية للتعاون للحد منها

العتيبي :آثار سلبية لظاهرة تزايد انتشار العمارات الاستثمارية بمناطق السكن النموذجية

حذر أمين سر جمعية المهندسين الكويتية المهندس فهد ارديني العتيبي من استمرار غرض النظر عن تحويل القسائم السكنية إلى شبه عمارات استثمارية يتم انشاؤها دون ترخيص ودون موافقات من الجهات المعنية، لافتا الى انتشار هذه الظاهرة في مناطق السكن النموذجي بشكل لافت.

وقال العتيبي: إن هذه الظاهرة باتت مقلقة للمواطنين الذين يقطنون في هذه المناطق ، مشيرا إلى أن هذه القسائم التي تتحول إلى شقق استثمارية تؤدي الى انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي جراء تزايد الاحمال الكهربائية على محولات المناطق كما تؤدي الى تحميل البنية التحتية كالترطق أكثر من طاقاتها الاستيعابية حيث يتنا نشهد ازدحامات مرورية في الشوارع الفرعية وكذلك اغلاق لهذه الشوارع جراء السيارات المتوقفة أمام هذه الشقق الاستثمارية. وزاد العتيبي، إننا ندعو بلدية الكويت ووزارة الكهرباء والماء إلى اتخاذ خطوات عملية وإجراءات تنفيذية للحد من هذه الظاهرة ، لافتا

زيارة ولي العهد

أضاف الشيخ علي في تصريح لـ «كونا»، بمناسبة الزيارة ان اختيار سمو ولي العهد للمملكة العربية السعودية، كأول دولة يزورها منذ توليه يؤكد المكانة الكبيرة والمهمة للسعودية، وما تتمثله من أهمية لدولة الكويت، مشددا على أن ذلك يترجم العلاقة الوطيدة والمختبة التي تجمع البلدين الشقيقين.

وأفاد بأن هذه الزيارة تأتي امتدادا للعلاقات الاخوية الوطيدة التي تجمع قيادتي البلدين على مر العصور، وتميزها بالنهج الثابت على التعاون والتكامل في كل المحافل الدولية وعلى كل الأصعدة.

وترتبط دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة بعلاقات أخوية خاصة، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي تتميز بعقما التاريخي، متجاوزة في مفاهيمها أبعاد العلاقات الدولية إلى مفهوم الأخوة وأواصر القرى والمصير المشترك بين البلدين الشقيقين. يذكر أن دولة الكويت والسعودية وقعتا في عام 2018 مجلس التنسيق الكويتي – السعودي، والذي يعد انطلاقة جديدة في التعاون القائم والمتنامي بين البلدين الشقيقين.

مجلس الوزراء

مشروع المرسوم اللازم في هذا الشأن .

كما استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، حول المستجدات المتعلقة بوباء «كورونا» في الكويت والعالم ، وجدد شكره وتقديره لجميع الفرق العاملة لمواجهة فيروس كورونا، وفي مقدمتها الطواقم الطبية ومنتسبو وزارة الداخلية ، معربا عن اعتزازه بتضحياتهم وجهودهم الجبارة التي يبذلونها على مدار الساعة، من أجل احتواء الوباء والحد من انتشاره .

الفارس :أماكن

للبعثات الخارجية والداخلية، سيكون خلال الفترة بين 19 يونيو الجاري حتى الخامس من يوليو المقبل. وقال إن التقديم لجامعة الكويت سيكون خلال الفترة من 4 يوليو حتى 14 منه، في حين سيبدأ التقديم للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في 3 يوليو ويستمر حتى 29 من الشهر نفسه.

وأشار الى ان الاجتماع التنسيقى الذي عقد أمس برئاسته، كان لمراجعة وتنسيق خطط القبول في مؤسسات التعليم العالي والبعثات الداخلية والخارجية للعام الدراسي «2021 - 2022» .

وأكد أن الهدف الأساسي من هذا الاجتماع الذي يأتي قبل اعلان وزارة التربية نتائج خريجي الثانوية العامة بتاريخ 28 يونيو الجاري، هو مراجعة أعداد الطلبة الكويتيين المتوقع تخرجهم من الثانوية بشقيها العلمي والأدبي في المدارس الحكومية والخاصة.

أضاف انه يهدف أيضا الى التأكد من إمكانية توفر مقاعد للطلبة في البعثات ومؤسسات التعليم العالي ، وتحديد فترات التقديم للبعثات الخارجية والبعثات الداخلية التابعة للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة والقبول في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ليتسنى لمن لم يتم قبوله في خطط البعثات من الالتحاق بالجامعة أو التطبيقي، مع عدم السماح بقبول الطالب في أكثر من جهة تعليمية وذلك للاستفادة من القاعد الدراسية المتاحة.

وأشار الى أن هذا بخلاف من يرغب بالانضمام إلى جهات أخرى غير مؤسسات التعليم العالي والبعثات، مبينا أن آلية تحديد عدد الطلبة يرجع لكل مؤسسة تعليمية حسب طاقتها الاستيعابية.

وأكد أن الوزارة تهدف الى رعاية كل «ابنائنا الطلبة دراسيا واكاديميا، واعداد خريجين متميزين قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي لتحقيق رؤية الكويت 2035».

حضر الاجتماع التنسيقي وكيل وزارة التعليم العالي ووكيل وزارة التربية، والأمين العام لمجلس الجامعات الخاصة، وعمداء القبول والتسجيل بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

خالد العنزي

وقال العنزي في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، إن أحد الغردين تناول بعض الإدعاءات التي تمس اللجنة التشريعية وعملها، في ما يخص الاقتراحات بقوانين المقدمة في شأن موضوع العفو الشامل والتقرير المعد من قبل اللجنة بهذا الخصوص.

وبين أنه ارتأى كرئيس للجنة أن يبين للشعب الكويتي مدى عدم صحة تلك الادعاءات وبعدها عن الواقع والحقيقة، لافتا إلى أن هذا الغرر ادعى أن تقرير اللجنة التشريعية بخصوص موضوع العفو الشامل الصادر في مجلس 2016 يحمل الرقم 28 وهو ذات الرقم الذي يحمله تقرير اللجنة عن الموضوع ذاته

تتمت

في مجلس 2020.

وأوضح أنه لا علاقة ولا دلالة للأرقام، مبيناً أن الأرقام تتكرر بحسب تسلسلها في كل دور انعقاد وكون أن التقريرين جاء بنفس الرقم فهذا الأمر ورد بمحض الصدفة ولا يعيب التقريرين.

واستدل على ذلك بأنه في دور الانعقاد الأول بمجلس 2016 كان تقرير اللجنة التشريعية الذي يحمل الرقم 28 يتعلق بموضوع الجنسية، وفي دور الانعقاد الثاني كان التقرير الذي يحمل نفس الرقم يتعلق بإنشاء مجلس أعلى للقياس ومتابعة الأداء الحكومي.

أضاف أنه في دور الانعقاد الثالث كان التقرير رقم 28 في شأن الجنسية، وفي دور الانعقاد الرابع كان التقرير رقم 28 يتحدث عن موضوع العفو الشامل.

وأكد أن موضوع العفو الشامل في مجلس 2016 ورد به تقريران من قبل اللجنة التشريعية، التقرير الأول برقم 70 في دور الانعقاد الأول، والثاني يحمل رقم 28 في دور الانعقاد الرابع، مشددا على أن توارد الأرقام لا يعيب التقرير بأي شكل من الأشكال.

ونوه بأن الغرر يدعي عدم تلاوة التقرير رقم 28 في شأن موضوع العفو الشامل أو تنبئته في المضطه في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 30 مارس الماضي، مبينا أن هذا الإدعاء غير صحيح جملة وتفصيلا.

وأوضح أنه تم أخذ موافقة المجلس على تثبيت جميع تقارير اللجان كما هو ثابت بالمضطه في الصفحة رقم 465.

وبين أنه تحدث كمقرر للجنة وذكر أن هناك 4 اقتراحات بشأن العفو الشامل مقدمة للجنة ولم يذكر أسماء مقدمي هذه الاقتراحات لأن هذا الأمر لا يوجد به إلزام باللائحة.

وأكد أنه ذكر خلال الجلسة أن اللجنة أرات الأخذ بالاقتراح الرابع ووافقت عليه بالإجماع، وهو الاقتراح المقدم من العضوين فرز الديحاني ومبارك العرو ومجموعة من النواب.

وأفاد بأن هذا الغرر يدعى أن التقرير بحسب التسلسل الطبيعي يجب أن يحمل الرقم 16 وليس 28 لأن اللجنة أحات التقرير بتاريخ 2 فبراير.

وأكد العنزي عدم صحة هذا الادعاء لأن التقرير لا يصدر في نفس اليوم الذي يتم فيه التصويت عليه بل إنه صدر بتاريخ 15 فبراير بعد انتهاء عمل المكتب الفني للجنة منه.

وقال إن الغرر يدعي بأنه لم يتم توزيع التقرير رقم 28 قبل جلسة 30 مارس الماضي وهذا الكلام غير صحيح لأن التقرير تم توزيعه بتاريخ 29 مارس على جميع الأعضاء بدون استثناء.

وبين أن الغرر يدعى أنه لم يتم الالتزام بإجراءات اللائحة الداخلية، وذلك بإجراء التصويت على قانون العفو الشامل دون تلاوة أسماء مقدمي الاقتراح ورقم التقرير.

وأكد العنزي أن هذا الادعاء ليس له أساس من الصحة لأنه تم تثبيت التقرير في المضطه عن طريق رئيس اللجنة، عندما كان يقف على المنصة داخل الجلسة وذكر عدد وعنوان التقرير وعدد الاقتراحات المقدمة وهي 4 وهذا الأمر ثابت في الصفحة 36 من مضطه جلسة 30 مارس.

واستغرب أن يدعى هذا الغرر عدم وجود تقرير برقم 28 في نظام الوثائق البرلمانية، مبينا أن التقرير موزع على جميع أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 29 مارس وتم استعجاله ليكون أول تقرير يتم التصويت عليه في الجلسة وهذا الميث في المضطه.

وأكد أن أعضاء اللجنة التشريعية اجتهدوا لإصدار التقارير المتعلقة بموضوع العفو الشامل نظرا لما يمثلته هذا الموضوع من استحقاق، ما أثمر في صدور التقرير بوقت قياسي.

إنشاء صندوق

أبو صليب وفرز الديحاني، بإنشاء صندوق تشارك جهات رسمية بدعم حكومي وخاصة، فيه ينسب معينة للمساهمة في سداد دين « المتعثر بحكم » ، وذلك بما يُعد مشاركة حقيقية في المسؤولية المجتمعية لتحمل الأعباء المالية ، وتعاوناً مُثمراً فيما بين القطاعين في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ويقضي الاقتراح بتمويل النسبة المحددة في هذا القانون من إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية، وتتولى وزارة المالية إيداع المبلغ في حساب «صندوق المتعثر بحكم».

كما ينص على أن يستقطع من «صافي ربح» المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة «1%» من كل سنة مالية، تبدأ من سنة 2021 لحساب «صندوق المتعثر بحكم».

ويستقطع من إيرادات الهبئات والمبرات الخيرية «50%» من النسبة المحددة لفئة «المساكين» وهي «6.25%» من كل سنة مالية، تبدأ من سنة 2021 لحساب المستفيدين من «صندوق المتعثر بحكم» من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يستقطع من إيرادات الهبئات والمبرات الخيرية «50%» من النسبة المحددة لفئة «الغارمين» وهي «6.25%» من كل سنة مالية، تبدأ من سنة 2021 لحساب المستفيدين من «صندوق المتعثر بحكم» من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك يستقطع «بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة» من إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية نسبة «ربيع الواحد بالمئة» = 0.0025%، من كل سنة مالية، تبدأ من سنة 2021 لحساب «صندوق المتعثر بحكم».

- وتضمن المقترح أيضا أن تكون أولوية السداد لدين «المتعثر بحكم» الأقدم في الاستحقاق «لا يتعدى خمس عشرة سنة» بحسب ترتيب أولوية سداد الديون بالتساوي بين القطاعات، وهي كالتالي:
1 – سداد الديون «الأقل» كلفة على «صندوق المتعثر بحكم».
- 2 – سداد الديون المستحقة للجهات الحكومية الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3 – سداد الديون المستحقة للجهات الحكومية المشاركة مع القطاع الخاص في تمويل أو ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4 – سداد الديون المستحقة للبنوك الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 5 – سداد الديون المستحقة للجهات الرسمية الأخرى الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 6 – سداد القيمة الإيجابية أو الاستثمارية للعين المتفع بها الصادر بناء عليها حكم سداد.
- 7 – سداد الديون المستحقة للكيانات القانونية الاقتصادية المحلية.
- 8 – عند التساوي في أولويات استحقاق الدين فيما بين «المتعثرين بحكم، يتم الإقتراع».

«التشريعية» :الانتهاء

في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي بمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت الاقتراحين بقانونين بشأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.

وأوضح العنزي أنه تم استدعاء أعضاء جمعية المحامين لمناقشة الاقتراحين والمواد كافة الواردة في الاقتراحين والتي ورد عليها تعديلات.

وأكد أنه تم الاتفاق على الانتهاء من التعديلات محل الاتفاق قريبا، حتى لا يتم الاصطدام بأي مسألة قد تعيق إقرار هذا القانون الذي سوف يرى النور قريبا.

أضاف أن اللجنة التشريعية لم تدخر جدا للانتهاء من هذا القانون على وجه السرعة، حتى يخدم مهنة المحاماة ومنتسبيها، متوجها بالشكر إلى أعضاء جمعية المحامين على حرصهم واهتمامهم لارتقاء بهذه المهنة.

وقال العنزي إنه في الاجتماع السابق كان هناك اقتراح بقاءن مهم يتعلق بحظر تعارض المصالح، لافتاً إلى أنه تم استدعاء ممثلي وزارة العدل والهيئة العامة لمكافحة الفساد وديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية لمناقشة ثلاثة اقتراحات بشأن تعارض المصالح.

وذكر رئيس اللجنة إنه تم الانتهاء منها بشكل كبير، لم يتبق إلا الجزء البسيط، مؤكداً أن اللجنة انتهت بالاتفاق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد من أن تتم إعادة صياغة بعض الجزئيات حتى لا يتم الاصطدام بالمطالب الدستورية التي جعلت المحكمة الدستورية تقضي قبل ذلك بعدم دستورية القانون الذي صدر في المجلس السابق.

أضاف أن اللجنة التشريعية ناقشت في الاجتماع السابق اقتراحات بقوانين عدة مقدمة بشأن قانون الإدارة العامة للتحقيقات.

ولفت إلى اللجنة ناقشت 5 اقتراحات وتمت الموافقة على أحدها، وطلبت اللجنة من وزارة المالية الكلفة المالية لكل مقترح من هذه الاقتراحات وتم إكمالها مدة أسبوعين حتى تنتهي من إعداد تقريرها بهذا الخصوص.

وقال العنزي إن اللجنة انتهت من مناقشة اقتراحات بقانون بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم الشركة الكويتية للمواشي وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت اقتراحاً آخر متعلقا بالسلكين الدبلوماسي والقضلي وتم الانتهاء منه وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، مضيفا أنه تمت مناقشة اقتراح بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتم الانتهاء منه وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة.

أضاف أن اللجنة انتهت من اقتراح آخر بشأن إنشاء جامعة عبد الله السالم للعلوم التربوية وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، وكذلك ناقشت اقتراحا آخر متعلقا بالجامعات الحكومية مقدما من النائب د. هشام الصالح وتمت مناقشته والانتهاء منه وإحالته إلى اللجنة المختصة.

وذكر إن هناك اقتراحا آخر متعلقا بتنظيم مهنة الصبيلة وتداول الأدوية وتم الانتهاء منه وإحالته إلى اللجنة المختصة. واكد العنزي أن اللجنة التشريعية تسابق الزمن للانتهاء من الاقتراحات بقوانين، مبينا أنه «لا يوجد ثمة قانون يتم تأخيره، بل تتم دراسته من حيث مدى دستوريته وملاءمته من حيث الصياغة حتى تكون اللجان المختصة على اطلاع وعلى بصير وبصيرة في الجوانب القانونية».

السيسي : متمسكون

مصر متمسكة بإنجاز المصالحة الفلسطينية في أقرب وقت، مشير إلى أن القاهرة تدعم الشعب الفلسطيني وقادته بشكل كامل، لافتا إلى توحيد الجبهة الفلسطينية «تحت مظلة منظمة

التحرير».

باتي ذلك فيما ذكر التلفزيون المصري أن مصر أرسلت دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية لمواطني قطاع غزة.

في السياق، زار اللواء عباس كامل، مدير المخابرات المصرية، بيرافقه وفد أمني رفيع المستوى، غزة أمس لعقد لقاءات مع القوى والفصائل الفلسطينية، مصطحبا معه وزراء من السلطة الفلسطينية.

ووفق ما كشفت عنه مصادر فلسطينية، كان في استقبال الوفد المصري لدى وصوله إلى فندق الإقامة بغزة، عدد من قادة حركة حماس، يتقدمهم رئيس الحركة في القطاع يحيى السنوار وأعضاء بالمكتب السياسي.

وقالت المصادر إن رئيس المخابرات المصري سيجري مشاورات مع قادة حماس حول الهدنة ووقف النار وكيفية إعمار غزة، يعقبها عقد لقاءات وحوارات مع قيادة الفصائل الفلسطينية بالقطاع، مضيفين أن مصر عرضت إنشاء مدينة سكنية في القطاع باسم مدينة مصر السكنية.

وفي مؤتمر صحفي عقب المشاورات، قال خليل الحية عضو المكتب السياسي لحماس إن تمت مناقشة عدة ملفات مع مدير المخابرات المصرية منها وقف عدوان إسرائيل على غزة والقدس وحي الشيخ جراح وكافة الوزراء الإسرائيلى الفلسطينية، مضيفا أن قادة الحركة أكدوا أن ملف تبادل الأسرى مستقل عن كل الملفات، ولا يمكن ربطه بأي قضية أخرى.

أضاف، في المؤتمر الذي نقلته وسائل إعلام فلسطينية، أن المناقشات تطرقت إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والإعمار وضرورة الإسراع فيه، مؤكداً على أهمية الدور المصري والعلاقات الثنائية مع مصر في دعم الشعب الفلسطيني.

وكان مدير المخابرات المصري قد التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأول الأحد، حيث تم استعراض آخر المستجدات المتعلقة بالهدنة الشاملة، بما يشمل القدس والضفة وغزة، وإعادة إعمار قطاع غزة، ولف الحوار الوطني الفلسطيني، كما التقى كامل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين لبحث ملفات الهدنة وتبادل الأسرى وإعمار غزة.

يشار إلى أن الرئيس المصري السيسي قرر إرسال وفد أمني رفيع المستوى لإسرائيل والمناطق الفلسطينية لبحث تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار.

وأكد التلفزيون المصري أن الوفد الأمني المصري سيناقد سبل التوصل لهدنة شاملة بالضفة الغربية وقطاع غزة و دفع جهود إنهاء الانقسام.

من جانبه، ذكر حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الفلسطينية، أن المسؤول المصري كامل بحث ما تتعرض له مدينة القدس ومقدساتها وكذلك ملف إعادة إعمار غزة، والحوار الفلسطيني الوطني.

العراق :أوامر

ويعد الفساد في العراق واحداً من أخطر الملفات، التي كبدت البلاد خسائر مالية كبيرة، تقدر بمئات المليارات من الدولارات في السنوات الماضية، التي أعقبت الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

ووفقا لبيان أصدرته هيئة النزاهة، فإنه «تم صدور 53 أمر قبض واستقدام بحق كبار المسؤولين خلال شهر إبريل الماضي، على خلفية قضايا وملفات حققت فيها الهيئة وأحالتها إلى القضاء»، مبينة أن «الأوامر عددها 53 أمرا، ثمانية منها أوامر قبض، و45 أوامر استقدام».

وأوضح البيان أن «الأوامر طاولت ثلاثة أعضاء في البرلمان للدورة الحالية، فضلا عن عضو من الدورات السابقة، كما شملت وزيرا سابقا ووزيرين استقفيين، وثمانية محافظين، من بينهم محافظان حاليان، و15 مديرا عاما، سبعة منهم حاليون، وسبعة سابقون، ومدير عام أسبق، كما شملت الأوامر 23 عضواً من أعضاء الحكومات المحلية».

أضاف البيان: «هنالك 26 ممن صدرت بحقهم تلك الأوامر مكفلون، و18 منهم صدرت بحقهم أوامر استقدام، فضلا عن أربعة آخرين محالين إلى جهة تحقيقية أخرى؛ واثنين محالين إلى محاكم تحقيق أخرى، ومُتهمين اثنين هاربين، فيما تم شمول واحدٍ ممن صدر بحقهم أمر استقدام بقرار العفو».

من جهته، قال مسؤول حكومي، إن رئيس الوزراء وجه بضرورة حسم أكبر عدد ممكن من ملفات الفساد خلال الفترة المتبقية من عمر الحكومة، والسعي لاستحصاا ما يمكن من الأموال من المتورطين من خلال أحكام مصادرة أموالهم المتقولة وغير المتقولة، لمن تثبت إدانته، وقال المسؤول إن «الكاطمي يتابع نفسه ومن خلال شخصيات مقربة له أيضا، ملفات الفساد لأجل تقديمها إلى القضاء وحسمها»، مؤكدا في الوقت نفسه وجود ضغوط من قبل قوى سياسية وقصائل مسلحة متنفذة حيال شخصيات تستهدفهم الإجراءات الجديدة، مشيرا إلى أن «الكاطمي عقد اجتماعات مهمة أخيرا لبحث الجهات المسؤولة ودعمها بمتابعة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه».

وتتعرض الحكومة إلى انتقادات وضغوط واسعة من قبل جهات سياسية، كلما اعتقلت شخصيات متورطة بالفساد، إذ تصدر السلطات بين الحين والآخر أوامر استقدام لوزراء ومسؤولين للتحقيق معهم بقضايا فساد، كان آخرها اعتقال القيادي في «الحشد الشعبي» قاسم صلح، الذي تحدث مسؤولون عن تورطه بملفات فساد، بعد قضيايا أخرى، وقد ردت الفصائل المسلحة على الاعتقال بتمرد على الدولة ومحاولة اقتحام المنطقة الخضراء بالقوة.